وزارة الاستثمار

الـــوزيـــرة

قرار وزير الاستثمار

رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١،

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق و الأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠١٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ، و بأن يكون هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى،

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة،

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦ بإضافة معيار الإحكام الانتقالية رقم ٤٦ لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة،

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل لجنة لمراجعة معايير المحاسبة المصرية و المعايير المصرية للمراجعة و الفحص المحدود و مهام التأكد الأخرى،

وعلى كتاب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية المؤرخ ٣١/ ١ / ٢٠١٧.

قرر

(المادة الأولى)

يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، و يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزيرة الاستثمار

داليا خورشيد

داليا خورشيد

صدر في: ٧ /٢/ ٢٠١٧

ملحق (أ)

معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥

آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير

أسعار صرف العملات الأجنبية

المحتويات

فقرات

مقدمة	١ –٣
الهدف من الملحق	٤ –٥
تعريفات	٦
النطاق	٧
الأصول الممولة بالتزامات بعملة أجنبية	٨ –٩
فروق العملات الأجنبية	١٠ –١١
نموذج التكلفة المعدلة	١٢ –٢٢
الإفصاح	٢٣ –٢٦
تاريخ السريان والأحكام الانتقالية	٢٧ –٣٠
إرشادات التطبيق	
مثال توضيحي	

مقدمة

١. في ضوء صدور قرار البنك المركزي المصري بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية (تاريخ تحرير سعر الصرف)، وكنتيجة لهذا الإجراء الاقتصادي الاستثنائي، نشأت لدي الكثير من المنشآت أرباح أو خسائر فروق عملة استثنائية نتيجة لوجود أرصدة أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية في ذلك التاريخ أثرت على نتائج أعمال تلك المنشآت بشكل كبير.

٢. وفي ضوء ما ترتب على ذلك القرار، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأن أصبحت التكلفة التاريخية لبعض الأصول تختلف جوهرياً عن تكلفتها الاستبدالية نتيجة لتحرير سعر الصرف.

٣. ذلك كله أدي الي الحاجة الي إصدار هذا الملحق لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، وذلك لوضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحرير سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشأة التي تكون عملة التعامل لها هي الجنيه المصري. هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختيارية الصادرة بهذا الملحق، تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية من أول يناير ٢٠١٦، فيما بعد المدى الزمني لسريان هذا الملحق.

الهدف من الملحق

٤. يهدف هذا الملحق الي وضع معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحرير سعر الصرف وذلك من خلال وضع خياراً إضافياً مؤقتاً للفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" والتي تتطلب الاعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الدخل للفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق، وبديلاً لذلك يسمح للمنشأة التي لديها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية في تاريخ تحرير سعر الصرف مرتبطة بأصول ثابتة واستثمارات عقارية وأصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) وأصول تنقيب وتقييم مقتناة قبل تاريخ تحرير سعر الصرف، بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن ترجمة هذه الالتزامات في تاريخ تحرير سعر الصرف ضمن تكلفة هذه الأصول، وذلك على النحو المبين في الفقرة "٨" من هذا الملحق. كما تسمح المعالجة للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن تحرير أسعار الصرف للأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، وذلك على النحو المبين في الفقرة "١٠" من هذا الملحق.

٥. كما تتيح المعالجة الخاصة الواردة بهذا الملحق خياراً اضافياً مؤقتاً للفقرة رقم "٢٩" من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" والفقرة "٧٤" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل "الأصول غير الملموسة"، والفقرة "١٢" من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"، والخاصة بالقياس بعد الاعتراف الأولي، بما يسمح للمنشأة بتبديل قيم فئة أو أكثر من فئات الأصول الثابتة و/أو

الأصول غير الملموسة و/أو أصول التنقيب والتقييم المثبتة بالتكلفة التاريخية بالقوائم المالية للمنشأة، وذلك باستخدام معامل يعكس أثر التغير في سعر الصرف في تاريخ تحرير سعر الصرف بعد تعديله بفرق التضخم عن الفترة، وذلك بدلاً من استخدام نموذج إعادة التقييم بالقيمة العادلة، وذلك على النحو المبين في الفقرة "١٤" من هذا الملحق.

تعريفات

٦. تستخدم المصطلحات التالية بالمعنى المذكور قرين كل منها:

أ- **تاريخ تحرير سعر الصرف**: هو يوم ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

ب- **سعر الصرف في تاريخ تحرير سعر الصرف**: هو سعر الإقفال الرسمي المعلن من البنك المركزي المصري لصرف العملة الأجنبية في تاريخ تحرير سعر الصرف.

ج- **الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق**: هي السنة المالية، أو جزء منها، التي تبدأ قبل تاريخ تحرير سعر الصرف وتنتهي في أو بعد هذا التاريخ. لا يتم تطبيق هذه المعالجة على القوائم المالية للجزء من السنة المالية الذي ينتهي قبل تاريخ تحرير سعر الصرف.

د- **الأصل أو الأصول المؤهلة للتعديل**: هي جميع فئات:

- الأصول الثابتة في نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" (فيما عدا الأراضي والمباني وكذلك الأصول المؤجرة للغير بنظام التأجير التمويلي والمثبتة في دفاتر المؤجر طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) المعدل "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي")، و
- الأصول غير الملموسة في نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل "الأصول غير الملموسة" (فيما عدا الشهرة)، و
- أصول التنقيب والتقييم في نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية".

هـ- **معامل التعديل**: هو معامل يستخدم لتعديل القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل، وهو يعكس نسبة التغير في سعر الصرف الرسمي للدولار الامريكي مقابل الجنيه المصري المعلن من البنك المركزي في تاريخ تحرير سعر الصرف بعد تعديله بفرق التضخم عن الفترة. ويتم حساب معامل التعديل كنسبة سعر الصرف في تاريخ تحرير سعر الصرف إلى سعر الصرف في بداية الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، وذلك للأصول المؤهلة للتعديل المقتناة قبل أول الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة. ويتم حساب معامل التعديل للأصول المؤهلة للتعديل المقتناة خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، كنسبة سعر الصرف في تاريخ تحرير سعر الصرف إلى سعر الصرف في تاريخ اقتناء الأصل المؤهل للتعديل. وتحدد إرشادات التطبيق المرافقة لهذا الملحق، الفقرات رقم "١" و "٢" معامل التعديل.

النطاق

٧. لا يجوز إلا للمنشآت التي يكون عملة القيد لديها هو الجنيه المصري، أن تقوم بتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق. ويمكن للمنشأة اختيار تطبيق أو عدم تطبيق المعالجات الخاصة الواردة بالفقرات "٨" و/أو "١٠" و/أو "١٤" من هذا الملحق.

الأصول الممولة بالتزامات بعملة أجنبية

٨. يمكن للمنشأة التي قامت قبل تاريخ تحرير سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول غير ملموسة **(بخلاف الشهرة)** ممولة بالتزامات بعملات أجنبية، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول في تاريخ تحرير سعر الصرف بفروق العملة الناتجة، خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، عن إعادة ترجمة رصيد الالتزام القائم المتعلق بها في تاريخ تحرير سعر الصرف، وعن الجزء المسدد من هذا الالتزام خلال نفس الفترة، بما لا يزيد عن مبلغ الزيادة التي قد تنتج فيما لو تم تعديل صافي القيمة الدفترية للأصل في تاريخ تحرير سعر الصرف بنسبة التغير في سعر صرف العملة للالتزام من بداية الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، أو من تاريخ اقتناء الأصل إذا كان لاحقاً، وحتي تاريخ تحرير سعر الصرف. هذا ويتم إهلاك الزيادة في تكلفة الأصل علي العمر المتبقي له. ويمكن للمنشأة تطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدي، وفي هذه الحالة لا يسمح بتعديل تكلفة نفس الأصل وفقاً للفقرة "١٤" من هذا الملحق.

٩. عند تعديل تكلفة الأصول المؤهلة للتعديل بتطبيق الفقرة "٨" من هذا الملحق، يجب ألا تزيد صافي التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتي يتم قياسها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) المعدل "اضمحلال الأصول".

فروق العملات الأجنبية

١٠. استثناءً من متطلبات الفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" الخاصة بالاعتراف بفروق العملة، يمكن للمنشأة التي تأثرت نتائج أعمالها بصافي أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة تحرير سعر صرف العملات الأجنبية أن تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف باستخدام سعر يمثل متوسط أسعار الإقفال الرسمية لبيع العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي المصري بين تاريخ تحرير سعر الصرف وحتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ *(مقارنة بسعر الإقفال لصرف العملة الأجنبية في اليوم السابق لتاريخ تحرير سعر الصرف)*، مخصوما منها أي فروق عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة أصول مؤهلة للتعديل وفقاً للفقرة "٨" من هذا الملحق. وذلك باعتبار هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحرير سعر الصرف. وتبين إرشادات التطبيق المرافقة لهذا الملحق، الفقرة رقم "٣" بيان أسعار البيع الرسمية لأهم العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي المصري ومتوسطاتها عن هذه الفترة.

١١. يتم إدراج مبلغ فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية، والتي تم عرضها في بنود الدخل الشامل الأخر طبقاً للفقرة رقم "١٠" من هذا الملحق، في الأرباح أو الخسائر المرحلة في نفس الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق.

نموذج التكلفة المعدلة

١٢. يمكن للمنشأة تطبيق نموذج التكلفة المعدلة طبقاً للفقرة "١٤" من هذا الملحق، على فئة أو أكثر من فئات تبويب الأصول المؤهلة للتعديل.

١٣. فئة الأصول المؤهلة للتعديل هي مجموعة من بنود الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهين في عمليات المنشأة. وفيما يلي أمثلة لهذه المجموعات:

أ- الآلات والمعدات.
ب- السفن.
ج- الطائرات.
د- الحفارات.
هـ- وسائل النقل والانتقال.
و- الاثاث والتركيبات.
ز- التراخيص.
ح- العلامات التجارية.

١٤. طبقاً لنموذج التكلفة المعدلة يتم تعديل التكلفة التاريخية لفئة أو أكثر من فئات الأصول المؤهلة للتعديل وكذلك مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المتعلق بها، وذلك باستخدام معامل التعديل.

١٥. عندما يتم تعديل أحد بنود الأصول المؤهلة للتعديل باستخدام معامل التعديل، يجب تعديل كافة بنود فئة الأصول التي ينتمي إليها هذا البند.

١٦. يتم تحديد التكلفة المعدلة ناقصاً مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المعدل، لكل بند من الأصول المؤهلة للتعديل بتطبيق معامل التعديل المحسوب وفقاً للفقرة "٦.هـ" على التكلفة التاريخية ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك في تاريخ تحرير سعر الصرف. ولا يتم تعديل التكلفة والإهلاك أو الاستهلاك لإضافات الأصول المؤهلة للتعديل التي تمت بعد تاريخ تحرير سعر الصرف. وعند تقديم تحليل لحركة الأصول خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، يجب عرض فرق التعديل في كل من التكلفة ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك بشكل مستقل عن بنود الحركة.

١٧. يجب إدراج قيمة الزيادة في صافي القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل، نتيجة تعديلها باستخدام معامل التعديل، في بند منفصل ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في بند منفصل في حقوق الملكية تحت مسمى "ناتج تعديل تكلفة الأصول".

١٨. يجب على المنشأة تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول المدرج في جانب حقوق الملكية الى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة، ويتحقق هذا الناتج نتيجة للاستغناء عن أو التخلص من الأصل المؤهل للتعديل، كما يتحقق جزء من هذا الناتج نتيجة لاستخدام المنشأة لهذا الأصل المؤهل للتعديل، وفى هذه الحالة فإن قيمة الناتج المحقق يساوى الفرق بين الإهلاك أو الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة المعدلة وبين الإهلاك أو الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية لذات الأصل، على ألا يتم التحويل من حساب ناتج تعديل تكلفة الأصول الى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة من خلال قائمة الدخل. في جميع الأحوال يجب الأخذ في الحسبان أي آثار ضريبية تترتب على تحويل أي جزء من ناتج تعديل تكلفة الأصول إلى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة.

١٩. عند تعديل تكلفة الأصول المؤهلة للتعديل والإهلاك أو الاستهلاك المتعلق بها باستخدام معامل التعديل، يجب ألا تزيد صافي التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتي يتم قياسها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) المعدل "اضمحلال الأصول".

٢٠. عند تطبيق متطلبات الفقرة رقم "١٤" من معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) "تكاليف الاقتراض" باستخدام معدل للرسملة، يجب حساب تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة قبل تاريخ تحرير سعر الصرف على أساس المبالغ التي تم إنفاقها على الأصل المؤهل للتعديل قبل تعديله بمعامل التعديل.

٢١. يمكن للمنشآت التي لا تسمح أنظمة الحسابات بها من تعديل الأرصدة والقيم في تاريخ تحرير سعر الصرف طبقاً لهذا الملحق، أن تقوم باعتبار تاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٦ هو أقرب تاريخ للتعديل.

٢٢. يجب تعديل مصروف الاهلاك أو الاستهلاك الذي يتم الاعتراف به في قائمة الدخل في الفترة التالية لتاريخ تحرير سعر الصرف ليعكس أثر تعديل تكلفة الأصل المؤهل للتعديل ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك طبقاً لمتطلبات الفقرة "١٤" من هذا الملحق.

الإفصاح

٢٣. على المنشأة التي اختارت تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق (كلها أو بعضها) مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة بالفقرة "٢٩" من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) المعدل "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

٢٤. إذا قامت المنشأة باستخدام الخيار المتاح في الفقرة "٨" من هذا الملحق، يجب الإفصاح عن مبلغ فروق العملة الذي تم إضافته إلى تكلفة الأصول.

٢٥. على المنشأة التي اختارت تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة في الفقرة رقم "١٠" من هذا الملحق:

أ- أن تفصح في قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل عن مبلغ فروق العملة التي تم إدراجها ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة *(قبل تأثير ضريبة الدخل)*، وما تم ترحيله الي الأرباح أو الخسائر المرحلة خلال نفس الفترة. هذا بالإضافة الي الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة بها.

ب- أن تفصح في قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن أثر تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، على النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح.

٢٦. على المنشأة التي اختارت تعديل التكلفة التاريخية للأصول المؤهلة للتعديل طبقاً للفقرة "١٤" من هذا الملحق، أن تفصح عما يلي:

أ- القيم الدفترية لكل فئة من مجموعات الأصول كما لو ظلت هذه الفئة مدرجة بالقوائم المالية وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية.

ب- أن القوائم المالية تم تعديلها، وأنه نتيجة لتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، فقد تم تعديل قيم بعض بنود الأصول باستخدام معامل التعديل المحدد في إرشادات التطبيق المرافقة لهذا الملحق.

ج- إجمالي ناتج تعديل تكلفة الأصول الذي تم إدراجه ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة (قبل تأثير ضريبة الدخل)، مع توضيح الحركة خلال الفترة بالإضافة الي الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة به.

د- الافتراضات الأساسية التي تم استخدامها لتقدير القيمة الاستردادية لفئات الأصول التي تم تعديلها، وما إذا تم تخفيض قيم تلك التعديلات التي تمت على التكلفة التاريخية نتيجة لزيادة التكلفة المعدلة للأصل عن القيمة الاستردادية له، تطبيقاً لمتطلبات الفقرة "٩" والفقرة "١٩" من هذا الملحق.

تاريخ السريان والأحكام الانتقالية

٢٧. يتم تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق بصفتها معالجات محاسبية استثنائية فقط على القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق كما هي معرفة في الفقرة "٦.ج" من هذا الملحق.

٢٨. لا يتم تعديل أرقام المقارنة للفترات المالية السابقة المعروضة وكذلك المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والمتعلقة بفترات سابقة بأثر تلك المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق.

٢٩. تعتبر القيم المعدلة للأصول المؤهلة للتعديل ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك باستخدام معامل التعديل، في نهاية السنة المالية التي تم تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق عليها، أساس للقيم المرحلة في الفترات المالية اللاحقة.

٣٠. تسري متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرة "٢٦.أ" من هذا الملحق على القوائم المالية للفترات المالية اللاحقة على تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، وذلك إلى أن يتم إهلاك أو استهلاك الأصول التي تم تعديلها بالكامل.

إرشادات التطبيق

ترافق إرشادات التطبيق هذه، ملحق (أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

١- بيان أسعار الاقفال الرسمية المعلنة من البنك المركزي المصري لبيع الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال ٢٠١٦ وحتى تاريخ تحرير سعر الصرف:

التاريخ / الفترة	سعر الصرف الرسمي (جنيه/دولار)
الفترة من أول يناير حتى منتصف مارس ٢٠١٦	٧,٧٤٠١
الفترة من منتصف مارس حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦	٨,٧٩٠٠
٣ نوفمبر ٢٠١٦	١٤,٦٥٥٠

٢- **معامل التعديل:** هو معامل يستخدم لتعديل القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل، ويتم حسابه في ضوء التغير في أسعار الصرف بعد تعديلها بفرق التضخم عن الفترة:

أ- معامل التعديل للأصول المقتناة خلال الفترات السابقة (قبل ٢٠١٦/١/١) وحتى منتصف مارس ٢٠١٦ = ١,٦٧ مرة

ب- معامل التعديل للأصول المقتناة من منتصف مارس ٢٠١٦ وحتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦ = ١,٤٨ مرة

في حالة قيام المنشأة عند الاعتراف الأولي بتكلفة الأصول المؤهلة المقتناة خلال الفترة أو الفترات السابقة باستخدام أسعار صرف تزيد عن أسعار الاقفال الرسمية المعلنة من البنك المركزي المصري لبيع العملات الأجنبية في ٢٠١٦/١/١ أو أسعار الاقفال اللاحقة، في هذه الحالة يجب عليها أولاً تعديل تكلفة هذه الأصول بأسعار الاقفال الرسمية قبل استخدام معاملات التعديل أعلاه، لتُعدّل القيم الدفترية لهذه الأصول.

٣- بيان أسعار البيع الرسمية لأهم العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي المصري للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف وحتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦، ومتوسطاتها.

اليوم	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	درهم اماراتي	ريال سعودي
٢٠١٦/١١/٣	١٤,٦٥٥٠	١٦,٢٦١٢	١٨,٢٥٧٢	٣,٩٩٠٤	٣,٩٠٧٧
٢٠١٦/١١/٦	١٦,٢٢٢٢	١٨,٠٨٩٣	٢٠,٣١٠١	٤,٤١٦٧	٤,٣٢٥٣
٢٠١٦/١١/٧	١٧,٢٦٣٢	١٩,٠٩٨٣	٢١,٤٣٥٨	٤,٧٠٠٦	٤,٦٠٣٢
٢٠١٦/١١/٨	١٧,٨٤٢٧	١٩,٧٠٣٧	٢٢,١٤٤٦	٤,٨٥٨٣	٤,٧٥٧٩
٢٠١٦/١١/٩	١٧,٦٣٣٠	١٩,٥٥٥٠	٢١,٩٤٦٠	٤,٨٠٠٧	٤,٧٠١٧
٢٠١٦/١١/١٠	١٧,٠٧٣٨	١٨,٦١٧٣	٢١,١٩٨٨	٤,٦٤٩٠	٤,٥٥٢٦
المتوسط	١٦,٧٨١٧	١٨,٥٥٤١	٢٠,٨٨٢٠	٤,٥٦٩٣	٤,٤٧٤٧

مثال توضيحي

يرافق هذا المثال ملحق (أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، ولكنه لا يمثل جزءاً منه.

مثال

ظهرت البيانات المالية التالية في دفاتر المنشأة (س)، والتي عملة القيد لديها "الجنيه المصري"، في تاريخ تحرير سعر الصرف:

أ- أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية:

	دولار أمريكي	يورو
نقدية وودائع وحسابات جارية بالبنوك	٢ ٠٠٠	١ ٠٠٠
عملاء ومدينون قصيرة وطويلة الأجل	٤ ٠٠٠	–
موردون والتزامات قصيرة وطويلة الأجل	٦٠ ٠٠٠	–

تتضمن الالتزامات طويلة الأجل مبلغ ١١ ٠٠٠ دولار أمريكي يمثل صافي رصيد قرض حصلت عليه المنشأة خلال عام ٢٠١٢ لتمويل شراء آلات بلغت تكلفتها الدفترية في تاريخ تحرير سعر الصرف ١٢٠ ٠٠٠ جنيه مصري ومجمع الاهلاك الخاص بها مبلغ ٤٠ ٠٠٠ جنيه مصري.

مع العلم بأن الاقساط المسددة من القرض خلال ٢٠١٦ وقبل تاريخ تحرير سعر الصرف، نتج عنها خسائر فروق عملة محملة على قائمة الدخل بمبلغ ٣ ٠٠٠ جنيه مصري.

ب- أرصدة أصول ثابتة وأصول غير ملموسة: جنيه مصري

	أراضي ومباني	آلات ومعدات	وسائل نقل	أثاث وتجهيزات	تراخيص
التكلفة في أول الفترة	١٣٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
إضافات	٥٠ ٠٠٠	–	–	٣ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
التكلفة في نهاية الفترة	١٨٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠
مجمع الاهلاك في أول الفترة	١٨ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
إهلاك الفترة	١٢ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
مجمع الاهلاك في نهاية الفترة	٣٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
صافي القيمة الدفترية	١٥٠ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	١٤٠ ٠٠٠

* الإضافات على بند التراخيص خلال الفترة تمثل في بداية مايو ٢٠١٦ وإهلاك الفترة الخاص بها ١ ٥٠٠ جنيه مصري

ج- بلغت صافي خسائر فروق العملة المسجلة بالدفاتر في تاريخ تحرير سعر الصرف (متضمنة تأثير قرار التحرير) مبلغ ٤٨٠ ٠٠٠ جنيه مصري.

د- أسعار العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصري المستخدمة خلال الفترة وحتى تاريخ تحرير سعر الصرف كما يلي:

	دولار أمريكي	يورو
الفترة من أول يناير حتى منتصف مارس ٢٠١٦	٧,٧٤	٨,٥٠
الفترة من منتصف مارس حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦	٨,٧٩	٩,٨٤
٣ نوفمبر ٢٠١٦	١٤,٦٦	١٦,٢٦

١- مطلوب البيانات المالية المعدلة في دفاتر المنشأة (س) بافتراض أنها اختارت تطبيق جميع خيارات المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق (أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣)، واختارت تعديل بنود الآلات ووسائل النقل والتراخيص بمعامل التعديل.

مع الاخذ في الاعتبار أن معامل التعديل الواجب استخدامه طبقاً لإرشادات التطبيق المرافقة للملحق:

- معامل التعديل للأصول المقتناة قبل ٢٠١٦/١/١ وحتى منتصف مارس ٢٠١٦ = ١,٦٧
- معامل التعديل للأصول المقتناة من منتصف مارس ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٦/١١/٢ = ١,٤٨

٢- اظهار أثر تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة على كلاً من:

أ- قائمة الدخل.

ب- قائمة الدخل الشامل.

ج- قائمة التغير في حقوق الملكية.

أولاً: تطبيق الخيارات المتاحة بالمعالجة المحاسبية الخاصة

الخيار الأول: الأصول الممولة بالتزامات قائمة بالعملة الأجنبية، الاعتراف بخسائر العملة ضمن تكلفة هذه الأصول

القرض الخاص بتمويل اقتناء آلات خلال عام ٢٠١٢

خسائر فروق العملة الناتجة عن الجزء المسدد من القرض خلال الفترة = ٣ ٠٠٠ جنيه

خسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم رصيد القرض القائم في تاريخ تحرير سعر الصرف = ١١ ٠٠٠ دولار X (١٤,٦٦ – ٧,٧٤) = ٧٦ ١٢٠ جنيه

إجمالي خسائر فروق العملة الخاصة بالقرض خلال الفترة = ٧٩ ١٢٠ جنيه

ولتحديد ما يمكن رسملته على الأصل يجب أولاً مقارنة هذه الخسائر بمبلغ الزيادة في صافي القيمة الدفترية للأصل في حالة تعديلها بنسبة تغير سعر الصرف، وما يسمح برسملته هو المبلغ الأقل، وذلك طبقاً للفقرة رقم (٨) من الملحق. ويتم ذلك كما يلي:

صافي القيمة الدفترية للآلات الممولة بالقرض، المعدلة بنسبة التغير في سعر الصرف من بداية الفترة حتى تاريخ تحرير سعر الصرف

= صافي القيمة الدفترية للآلات X (سعر الصرف في ٢٠١٦/١١/٣ ÷ سعر الصرف في ٢٠١٦/١/١)

= (٤٠ ٠٠٠ – ١٢٠ ٠٠٠) X (١٤,٦٦ ÷ ٧,٧٤) = ١٥١ ٥٢٥

مبلغ الزيادة في صافي القيمة الدفترية = صافي القيمة الدفترية المعدلة – صافي القيمة الدفترية قبل التعديل

= ١٥١ ٥٢٥ – ٨٠ ٠٠٠ = **٧١ ٥٢٥ جنيه**

وما يتم رسملته على الأصل هو المبلغ الأقل	**= ٧١ ٥٢٥ جنيه**

- *مع ملاحظة أنه يجب أن يتم إهلاك مبلغ المبلغ المرسمل على الأصل على العمر المتبقي له (طبقاً للفقرة رقم "٨" من الملحق).*

الخيار الثاني: الاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف (بدلاً من قائمة الدخل).

فيما يلي ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ تحرير سعر الصرف طبقاً لمتطلبات المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق:

	دولار أمريكي	يورو	المعادل بالجنيه المصري بسعر ٢٠١٦/١١/٢	المعادل بالجنيه المصري بسعر متوسط الفترة من٢٠١٦/١١/٣ حتى٢٠١٦/١١/١٠	الفرق بالجنيه المصري ويمثل فروق العملة في تاريخ تحرير سعر الصرف
نقدية وودائع وحسابات جارية بالبنوك	٢ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٣٧ ٤٢٠	٥٢ ١١٨	٢٤ ٦٩٨
عملاء ومدينون قصيرة وطويلة الأجل	٤ ٠٠٠	–	٣٥ ١٦٠	٦٧ ١٢٨	٣١ ٩٦٨
موردون والتزامات قصيرة وطويلة الأجل	(٦٠ ٠٠٠)	–	(٥٢٧ ٤٠٠)	(١ ٠٠٦ ٩٢٠)	(٤٧٩ ٥٢٠)
صافي خسائر فروق العملة في تاريخ تحرير سعر الصرف					(٤٢٢ ٨٥٤)

- متوسط سعر الدولار للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف حتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ = ١٦,٧٨٢
- متوسط سعر اليورو للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف حتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ = ١٨,٥٥٤

ولتحديد ما يتم الاعتراف به ضمن بنود الدخل الشامل يجب أولاً خصم ما تم الاعتراف به من خسائر فروق عملة ضمن تكلفة أصول ممولة بالتزامات قائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف ***(طبقاً للخيار الأول)*** **وذلك كما يلي:**

صافي خسائر فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف	=	٤٢٢ ٨٥٤	جنيه
يخصم منها:			
خسائر فروق العملة المرسملة على الآلات والمرتبطة بحركة ورصيد القرض القائم الخاص بها	=	٧١ ٥٢٥	جنيه
الصافي: وهو ما يتم الاعتراف به ضمن بنود الدخل الشامل	=	٣٥١ ٣٢٩	جنيه

- *مع ملاحظة انه يجب تحويل هذا المبلغ في نهاية كل فترة من بنود الدخل الشامل الآخر الي "الأرباح أو الخسائر المرحلة" في جانب حقوق الملكية (طبقاً للفقرة رقم "١١" من الملحق)*

الخيار الثالث: تعديل التكلفة التاريخية لفئات الأصول المؤهلة للتعديل التي اختارت المنشأة تعديلها وكذلك مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المتعلق بها، وذلك باستخدام معامل التعديل. ويتم ذلك بالخطوات التالية:

أ- عند تعديل التكلفة التاريخية ومجمع الاهلاك الخاص بهذه الأصول بمعامل التعديل يجب مراعاة ما يلي:

- الأصول الممولة بالتزامات قائمة بالعملة الاجنبية والتي اختارت المنشأة الاعتراف بفروق العملة الخاصة بهذه الالتزامات ضمن تكلفة تلك الأصول (طبقاً للخيار الأول)، **لا يتم** تعديل التكلفة ومجمع الاهلاك الخاص بها بمعامل التعديل، وذلك طبقاً للفقرة "١٨" من الملحق، وتتمثل في إضافات الآلات المقتناة خلال عام ٢٠١٢ والبالغ تكلفتها في تاريخ تحرير سعر الصرف مبلغ ١٢٠ ٠٠٠ جنيه ومجمع الإهلاك الخاص بها ٤٠ ٠٠٠ جنيه
- الإضافات على بند التراخيص خلال الفترة والتي تمت في بداية شهر مايو ٢٠١٦، يجب عند تعديل تكلفة تلك الاضافات البالغة ٣٠ ٠٠٠ جنيه واهلاك الفترة الخاص بها والبالغ ١ ٥٠٠ جنيه، استخدام معامل تعديل (١,٤٨)
- تكلفة ومجمع اهلاك الأصول المؤهلة للتعديل *(بخلاف ما سبق)* يتم استخدام معامل تعديل (١,٦٧)
- يتم حساب فروق التعديل على التكلفة ومجمع الاهلاك لفئات الأصول التي اختارتها المنشأة كلاً على حدي.
- يجب ألا تزيد صافي التكلفة المعدلة للأصل بعد خصم مجمع الاهلاك المعدل عن القيمة الاستردادية له.

ب- إدراج فرق التعديل في سطر مستقل ضمن كلاً من التكلفة ومجمع الاهلاك.

فيما يلي طريقة حساب فروق تعديل التكلفة ومجمع الاهلاك لكل فئة من فئات الأصول التي اختارت المنشأة تعديلها بمعامل التعديل:

أ- : **الآلات والمعدات / ووسائل النقل** — جنيه

		الآلات والمعدات		وسائل النقل	
		التكلفة	مجمع الاهلاك	التكلفة	مجمع الاهلاك
١-	القيمة الدفترية في تاريخ تحرير سعر الصرف	٢٥٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
	يخصم منها:				
2-	الأصول الممولة بالتزامات قائمة *(طبقاً للخيار الأول)*	(١٢٠ ٠٠٠)	(٤٠ ٠٠٠)	-	-
3-	الباقي ويمثل القيمة القابلة للتعديل بمعامل التعديل (١ - ٢)	١٣٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
٤-	معامل التعديل	١,٦٧	١,٦٧	١,٦٧	١,٦٧
٥-	القيمة المعدلة (٣ X ٤)	٢١٧ ١٠٠	١٣٣ ٦٠٠	٨٣ ٥٠٠	٥٠ ١٠٠
٦-	**فرق التعديل** (٥ - ٣) *(ويدرج في سطر مستقل ضمن التكلفة ومجمع الاهلاك)*	٨٧ ١٠٠	٥٣ ٦٠٠	٣٣ ٥٠٠	٢٠ ١٠٠

ب- : التراخيص

جنيه

		التكلفة	مجمع الاهلاك
١-	القيمة الدفترية في تاريخ تحرير سعر الصرف	١٨٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
	تقسم الي:		
2-	أولاً: إضافات خلال الفترة (تمت في بداية شهر مايو ٢٠١٦)	٣٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠
3-	معامل التعديل الخاص بها	١,٤٨	١,٤٨
٤-	القيمة المعدلة (٢ X ٣)	٤٤ ٤٠٠	٢ ٢٢٠
٥-	فرق تعديل الإضافات (٤ – ٢)	١٤ ٤٠٠	٧٢٠
٦-	ثانياً: باقي القيمة الدفترية (١ – ٢)	١٥٠ ٠٠٠	٣٨ ٥٠٠
٧-	معامل التعديل الخاص بها	١,٦٧	١,٦٧
٨-	القيمة المعدلة (٦ X ٧)	٢٥٠ ٥٠٠	٦٤ ٢٩٥
٩-	فرق تعديل باقي القيمة الدفترية (٨ – ٦)	١٠٠ ٥٠٠	٢٥ ٧٩٥
١٠-	اجمالي فروق التعديل (٥ + ٩) *(ويدرج في سطر مستقل ضمن التكلفة ومجمع الاهلاك)*	١١٤ ٩٠٠	٢٦ ٥١٥

بيان الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة المعدل

فيما يلي بيان الأصول واهلاكاتها في تاريخ تحرير سعر الصرف مضاف اليها، فروق العملة التي تم الاعتراف بها ضمن تكلفة الأصول الممولة بالتزامات قائمة (طبقاً للخيار الأول)، وفروق تعديل التكلفة ومجمع الاهلاك بمعامل التعديل (طبقاً للخيار الثالث):

جنيه

	أراضي ومباني	آلات ومعدات	وسائل نقل	أثاث وتجهيزات	تراخيص	الإجمالي
التكلفة في أول الفترة	١٣٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	٥٩٢ ٠٠٠
إضافات خلال الفترة	٥٠ ٠٠٠	–	–	٣ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٨٣ ٠٠٠
فروق العملة المتعلقة بالتزامات قائمة *(طبقاً للخيار الأول)*	–	٧١ ٥٢٥	–	–	–	٧١ ٥٢٥
فرق تعديل التكلفة بمعامل التعديل *(طبقاً للخيار الثالث)*	–	٨٧ ١٠٠	٣٣ ٥٠٠	–	١١٤ ٩٠٠	٢٣٥ ٥٠٠
التكلفة في نهاية الفترة	١٨٠ ٠٠٠	٤٠٨ ٦٢٥	٨٣ ٥٠٠	١٥ ٠٠٠	٢٩٤ ٩٠٠	٩٨٢ ٠٢٥
مجمع الاهلاك في أول الفترة	١٨ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	١٩٠ ٠٠٠
إهلاك الفترة	١٢ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٩ ٠٠٠
فرق تعديل مجمع الاهلاك بمعامل التعديل *(طبقاً للخيار الثالث)*	–	٥٣ ٦٠٠	٢٠ ١٠٠	–	٢٦ ٥١٥	١٠٠ ٢١٥
مجمع الاهلاك في نهاية الفترة	٣٠ ٠٠٠	١٧٣ ٦٠٠	٥٠ ١٠٠	٩ ٠٠٠	٦٦ ٥١٥	٣٢٩ ٢١٥
صافي القيمة الدفترية	١٥٠ ٠٠٠	٢٣٥ ٠٢٥	٣٣ ٤٠٠	٦ ٠٠٠	٢٢٨ ٣٨٥	٦٥٢ ٨١٠

صافي ناتج تعديل الأصول بمعامل التعديل (طبقاً للخيار الثالث) = فرق تعديل التكلفة – فرق تعديل مجمع الاهلاك

١٣٥ ٢٨٥ = ١٠٠ ٢١٥ – ٢٣٥ ٥٠٠ =

ثانياً: أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق علي:

أ- قائمة الدخل

فيما يلي بيان أثر التسويات السابقة على مبلغ خسائر فروق العملة بقائمة الدخل في تاريخ تحرير سعر الصرف:

جنيه

خسائر العملة بدفاتر المنشأة في تاريخ تحرير سعر الصرف	٤٨٠ ٠٠٠
يخصم منها:	
١. ما تم إضافته الي تكلفة الآلات (طبقاً للخيار الأول)	٧١ ٥٢٥
٢. خسائر فروق العملة التي تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (طبقاً للخيار الثاني)	٣٥١ ٣٢٩
الباقي: ويمثل صافي مبلغ خسائر فروق العملة التي تظهر بقائمة الدخل في تاريخ تحرير سعر الصرف	٥٧ ١٤٦

*مع ملاحظة أن فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية خلال الفترة التالية لتاريخ تحرير سعر الصرف يجب الاعتراف بها في قائمة الدخل عن الفترة.

ب- قائمة الدخل الشامل

فيما يلي شكل مختصر لقائمة الدخل الشامل عن الفترة/ السنة، وذلك بعد تأثيرها بالمبالغ التي يتم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر نتيجة لهذه المعالجة المحاسبية الخاصة:

جنيه

قائمة الدخل الشامل عن الفترة/ السنة	
صافي ربح الفترة/ السنة	XXX
يضاف / يخصم: بنود الدخل الشامل الآخر	
خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف (طبقاً للخيار الثاني)	(٣٥١ ٣٢٩)
يخصم: المحول منها الى "الأرباح أو الخسائر المرحلة" خلال نفس الفترة (طبقاً للخيار الثاني)	٣٥١ ٣٢٩
الصافي	صفر
ناتج تعديل تكلفة أصول (طبقاً للخيار الثالث)	١٣٥ ٢٨٥
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة / السنة	XXX

ج- قائمة التغير في حقوق الملكية

فيما يلي شكل مختصر لقائمة التغير فى حقوق الملكية عن الفترة / السنة بعد تأثيرها بالمعالجة المحاسبية الخاصة: جنيه

	رأس المال	احتياطيات	أرباح/خسائر مرحلة	ناتج تعديل أصول	الاجمالي
الرصيد في بداية الفترة / السنة	XXX	XXX	XXX	-	XXX
صافي ربح الفترة / السنة			XXX		XXX
يضاف بنود الدخل الشامل الآخر					
خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية			(٣٥١ ٣٢٩)		(٣٥١ ٣٢٩)
ناتج تعديل تكلفة أصول				١٣٥ ٢٨٥	١٣٥ ٢٨٥
اجمالي الدخل الشامل للفترة / للسنة	XXX	XXX	XXX	١٣٥ ٢٨٥	XXX
المعاملات مع المساهمين					
زيادة رأس المال	XXX				XXX
توزيعات الأرباح		XXX	XXX		XXX
اجمالي معاملات مع المساهمين	XXX	XXX	XXX		XXX
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	XXX	XXX	XXX	١٣٥ ٢٨٥	XXX

* مع ملاحظة أنه يجب تحويل ناتج تعديل الأصول الي "الأرباح أو الخسائر المرحلة" عند تحققه، ويتحقق ذلك الناتج إما عند بيع أو التخلص من الأصل أو مع إهلاكه أو استهلاكه، على ألا يتم ذلك التحويل من خلال قائمة الدخل.

وزارة الاستثمار

قرار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦

وزيرة الاستثمار

بعد الاطلاع على قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٢ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠١٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات وبأن يكون هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ؛

وعلى قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٧٣ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفويض وزير الاستثمار فى مباشرة اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه ؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٩ بشأن معايير المحاسبة المصرية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل لجنة لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة ؛

وعلى كتاب السيد الأستاذ رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية المؤرخ ٢٠١٦/٤/١٩ ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يُضاف إلى معايير المحاسبة المصرية المعدلة معيـار المحاسبة المصرى رقم (٤٦) بأحكام المرحلة الانتقالية لبعض معايير المحاسبة المصرية المعدلة .

(المـادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠١٦/٥/١٥

وزيرة الاستثمار

داليـا خـورشـيد